بـــاء

المساعدة الانسانية الطارئة إلى شعب تشاد

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٢٠/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ بشأن المساعدة في تعمير تشاد وإنعاشها وتنميتها،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء تردّي الحالة الاقتصادية والاجتماعية والغذائية والصحية الناجم عن استمرار المعارك في جميع أنحاء البلاد وفي العاصمة نجامينا،

وإذ تقرّ بضرورة قيام المجتمع الدولي بتقديم مساعدة انسانية عاجلة لصالح السكان المتضررين بالحرب في تشاد،

وإذ تؤكد الحاجة الماسّة إلى دعم مالي ومادي من المجتمع الدولي لتقديم يد المساعدة إلى حكومة تشاد فيما تبذله من جهود لمواجهة الاحتياجات الفورية لشعبها،

وإذ ترى أن تشاد في وضع سيئ للغاية بوصفها بلداً من أقل البلدان نمواً، وغير ساحلي ومتضرراً بالجفاف،

وإذ تحيط علماً بالنداء العاجل والمؤثر الذي وجهه إلى المجتمع الدولي بأسره نائب رئيس وفد تشاد أمام الجمعية العامة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠[١٩٢]،

١ ـ **تحيط علماً مع الموافقة** بقرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ٨١٨ (د ـ ٣٥) بشأن المساعدة المقدمة من منظمة الوحدة الافريقية إلى اللاجئين والأشخاص المشردين في تشاد، الذي اتخذه المجلس في دورته العادية الخامسة والثلاثين المعقودة في فريتاون في الفترة من ١٨ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٠[١٩٣]؛

٢ ـ **تناشد** جميع الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر والوكالات المتخصصة وبرامج منظومة الأمم المتحدة، ولاسيّما مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، لكي تقوم عاجلاً بتقديم المساعدة الضرورية إلى حكومة تشاد لتمكينها من مد يد العون إلى السكان المتضررين من الحرب الأهلية؛

٣ ـ **ترجو** من الأمين العام الاتصال، على وجه السرعة، بحكومة تشاد بغية تعيين منسّق مقيم في تشاد يقوم كذلك بمهام الممثل الخاص في عمليات الإغاثة العاجلة؛

٤ ـ **تطلب** إلى الوكالات المتخصصة وسائر هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الطوعية وغير الحكومية أن تتعاون على نحو كامل مع المنسّق المقيم، فور تعيينه؛

٥ ـ **ترجو كذلك** من الأمين العام:

(أ) أن يوفد إلى حكومة تشاد، على وجه السرعة، بعثة تتولى تقييم نطاق المشكلة وكذلك حجم المساعدة الانسانية اللازمة؛

(ب) أن يقوم بحشد المساعدة الانسانية من المجتمع الدولي لصالح الأشخاص المتضررين بالحرب؛

(ج) أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٨٤
٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠

٣٥/٩٣ ـ تقديم المساعدة إلى سان تومي وبرينسيبي[١٩٠]

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٣١/١٨٧ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، الذي أعربت فيه، **في جملة أمور**، عن بالغ قلقها إزاء الحالة الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة في سان تومي وبرينسيبي نتيجة لافتقار هذا البلد افتقاراً تاماً إلى الهياكل الأساسية اللازمة للتنمية، وناشدت المجتمع الدولي بإلحاح أن يقوم بمساعدة حكومة سان تومي وبرينسيبي لتمكينها من إنشاء الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية الضرورية للتنمية،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ٣٢/٩٦ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، و٣٣/١٢٥ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، و٣٤/١٣١ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، التي كررت فيها نداءها إلى المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة المالية والمادية والتقنية إلى سان تومي وبرينسيبي،

وإذ تشير كذلك إلى أنها أحاطت علماً، في قرارها ٣٣/١٢٥، بالتوصية الصادرة عن لجنة التخطيط الانمائي في دورتها الرابعة عشرة بأنه ينبغي مساعدة سان تومي وبرينسيبي خلال ما تبقى من العقد الجاري وأن الصعوبات والقلاقل الخاصة التي يشهدها ذلك البلد تتطلب تدابير خاصة[١٩٤]،

وإذ تضع في اعتبارها قرارها ٣١/١٥٦ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، الذي حثّت فيه جميع الحكومات،

---

(١٩٣) انظر A/35/463 و Corr.1، المرفق الأول.

(١٩٤) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٧٨، الملحق رقم ١ (E/1978/46 و Corr.1)، الفقرة ٩٩.

ولاسيّما حكومات البلدان المتقدمة النمو، على أن تدعم، في نطاق برامجها للمساعدة، تنفيذ الإجراءات المحددة المقترحة لصالح البلدان الجُزرية النامية، وقرارها ١٨٥/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ الذي حثّت فيه جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تنفذ، كل في مجال اختصاصها، تدابير محددة مناسبة لصالح البلدان الجُزرية النامية،

وإذ تدرك أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسان تومي وبرينسيبي قد أعيقت بشكل خطير لا من جرّاء عدم كفاية المرافق الصحية والتعليمية والإسكانية فحسب، بل وأيضاً من جرّاء عدم كفاية الهياكل الأساسية للنقل، وأن إدخال تحسين عاجل على هذه القطاعات متطلب أساسي لتقدم البلد في المستقبل،

وإذ تحيط علماً بالأولويات الانمائية الراهنة لحكومة سان تومي وبرينسيبي، ولاسيّما في مجال الزراعة والماشية وصيد الأسماك والصناعة التحويلية والتعدين والنقل وغيرها من الهياكل الأساسية، وفي مجال التعليم والتدريب والصحة والإسكان،

وإذ تشير إلى قراريها ١٦٠/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، و١٩٧/٣٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ المتعلقين بعقد النقل والمواصلات في افريقيا،

وإذ تلاحظ، في هذا الصدد، أن الحاجة تدعو إلى مساعدة دولية كبيرة لتحسين الهياكل الأساسية للنقل البحري والجوي والبري في سان تومي وبرينسيبي،

وإذ تحيط علماً بالجزء أولاً من المقرر ١٦/٨٠، المؤرخ في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٠ الذي اعتمده مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي[١٩٥] بتعيين ممثل مقيم لسان تومي وبرينسيبي على أساس التفرغ الكامل،

وإذ تحيط علماً أيضاً بالفقرة ٢ من مقرر برنامج الأمم المتحدة الانمائي ٣٠/٨٠ المؤرخ في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٠ الذي اعتمده مجلس الإدارة[١٩٥]،

وإذ تحيط علماً كذلك بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦١/١٩٨٠ المؤرخ في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٠ الذي طلب فيه المجلس إلى لجنة التخطيط الانمائي استعراض الحالة الاقتصادية في سان تومي وبرينسيبي بهدف إدراجها في قائمة أقل البلدان نمواً بين البلدان النامية،

وإذ تلاحظ أيضاً أن حكومة سان تومي وبرينسيبي سوف تدعو إلى عقد مؤتمر للمتبرعين في أوائل عام ١٩٨١،

وإذ تلاحظ مع القلق أنه لم يتم حتى الآن تمويل عدد كبير من المشاريع والبرامج المحددة في تقرير الأمين العام المؤرخ في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٠[١٩٦] والذي أرفق به تقرير بعثة الاستعراض الموفدة إلى سان تومي وبرينسيبي،

وإذ تقلقها أيضاً النتيجة التي خلص إليها التقرير بأنه ما لم تطرأ زيادة كبيرة في حجم المساعدة الدولية فإن حكومة سان تومي وبرينسيبي لن تتمكن من تمويل برنامج انمائي،

١ ـ **تعرب عن تقديرها** للأمين العام لما اتخذه من خطوات لتعبئة المساعدة لسان تومي وبرينسيبي؛

٢ ـ **تؤيد كل التأييد** ما ورد في تقرير الأمين العام من تقييم وتوصيات[١٩٦]؛

٣ ـ **تعرب عن تقديرها** للدول الأعضاء وللمنظمات الدولية للمساعدة المقدمة إلى سان تومي وبرينسيبي، سواء منها معونات الأغذية أو المساعدة الانمائية؛

٤ ـ **تأسف**، مع ذلك، لأن المساعدة المقدمة حتى الآن، تقصر كثيراً عن تلبية حاجات سان تومي وبرينسيبي؛

٥ ـ **تجدد نداءها** إلى الدول الأعضاء، وإلى المنظمات الإقليمية والأقاليمية وسائر الهيئات الدولية الحكومية، أن تقدم المساعدة المالية والمادية والتقنية إلى سان تومي وبرينسيبي كيما تيسر تنفيذ المشاريع والبرامج المحددة في مرفق تقرير الأمين العام وكيما تمكّن الحكومة من بدء برنامج فعّال للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

٦ ـ **تحثّ** البلدان والمنظمات المالية الدولية المتبرعة المحتملة على الاشتراك في مؤتمر المتبرعين المقبل وعلى الاستجابة فيه بصورة مواتية؛

٧ ـ **ترجو** من الدول الأعضاء ومؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة أن تتخذ تدابير خاصة لصالح سان تومي وبرينسيبي، ريثما تقوم لجنة التخطيط الانمائي ببحث حالتها؛

٨ ـ **تحثّ** برنامج الأمم المتحدة الانمائي، والوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، على أن تستجيب على نحو ملائم لطلبات حكومة سان تومي وبرينسيبي للمساعدة التقنية من أجل مد يد العون لها في وضع المشاريع الانمائية وفي تنفيذ برنامجها الانمائي؛

٩ ـ **تدعو** برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والبنك الدولي،

---

(١٩٥) المرجع نفسه، ١٩٨٠، الملحق رقم ١٢ (E/1980/42/Rev.1)، الفصل الحادي عشر.

(١٩٦) A/35/333.

والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، أن تعرض على هيئات إدارتها الحاجات الخاصة لسان تومي وبرينسيبي للنظر فيها، وأن تبلغ الأمين العام بقرارات تلك الهيئات في موعد غايته ١٥ آب/أغسطس ١٩٨١ ؛

١٠ ـ **ترجو**، من الوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة أن تقدم تقارير دورية إلى الأمين العام عن الخطوات التي اتخذتها والموارد التي أتاحتها لمساعدة سان تومي وبرينسيبي ؛

١١ ـ **تناشد** المجتمع الدولي أن يسهم في الحساب الخاص الذي أنشأه الأمين العام بقرار الجمعية العامة ٩٦/٣٢، لغرض تيسير توجيه التبرعات إلى سان تومي وبرينسيبي ؛

١٢ ـ **ترجو** من الأمين العام :

(أ) أن يواصل جهوده لتعبئة الموارد اللازمة لبرنامج فعّال لتقديم المساعدة المالية والتقنية والمادية إلى سان تومي وبرينسيبي؛

(ب) أن يكفل اتخاذ الترتيبات المناسبة، المالية والمتصلة بالميزانية، لمواصلة تنظيم البرنامج الدولي لتقديم المساعدة إلى سان تومي وبرينسيبي، وتعبئة المساعدة ؛

(ج) أن يبقي الحالة في سان تومي وبرينسيبي قيد الاستعراض المستمر، وأن يظل على اتصال وثيق مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية المعنية، وأن يحيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علماً، في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨١، بالحالة الراهنة للبرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لسان تومي وبرينسيبي ؛

(د) أن يضع ترتيبات لاستعراض الحالة الاقتصادية في سان تومي وبرينسيبي والتقدم المحرز في تنظيم وتنفيذ البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لذلك البلد في موعد يتيح للجمعية العامة أن تنظر في المسألة في دورتها السادسة والثلاثين.

الجلسة العامة ٨٤
٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠

٣٥/٩٤ ـ تقديم المساعدة إلى زامبيا[١٩٧]

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارات الأمم المتحدة السابقة المتعلقة بمسألة تقديم المساعدة إلى زامبيا، ولاسيّما قرار مجلس الأمن ٣٢٩ (١٩٧٣) المؤرخ في ١٠ آذار/مارس ١٩٧٣، وقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٢ (د ـ ٦١) المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٦ و٢٠٩٣ (د ـ ٦٣) المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٧٧، اللذين أثني فيهما على قرار حكومة زامبيا في سنة ١٩٦٨ بأن تنفذ تدريجياً جزاءات الأمم المتحدة الإلزامية ضد روديسيا الجنوبية وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢٩ أيار/مايو ١٩٦٨،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٧٨ المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٧٨، الذي أيد فيه المجلس ما ورد في مرفق تقرير الأمين العام المؤرخ في ٥ تموز/يوليه ١٩٧٨[١٩٨]، من تقييم وتوصيات،

وإذ تشير كذلك إلى قرار مجلس الأمن ٤٥٥ (١٩٧٩) المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، وإلى قرار الجمعية العامة ١٣١/٣٣ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، الذي أيدت فيه الجمعية العامة بقوة النداءين الصادرين عن مجلس الأمن والأمين العام لتقديم مساعدة دولية إلى زامبيا،

وإذ تسلّم بأن حكومة زامبيا قد تكبدت تكاليف مباشرة فضلاً عن تكاليف التدابير الطارئة نتيجة لقرارها بتطبيق الجزاءات على نظام الحكم غير الشرعي في روديسيا الجنوبية، وكذلك خسائر ناجمة عن تحويل الموارد المالية والبشرية المحدودة عن عملية التنمية العادية للبلد،

وقد درست تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٠[١٩٩]، الذي أرفق به تقرير بعثة الاستعراض التي أوفدها الأمين العام إلى زامبيا،

وإذ تلاحظ أن الحالة الاقتصادية الحرجة القائمة في زامبيا قد سببتها الآثار الناجمة عن تطبيق الجزاءات الإلزامية وعن الهجمات والغارات المستمرة التي تشنها قوات روديسيا الجنوبية،

وإذ تلاحظ أيضاً أن اضطراب النقل والتجارة وإعادة توجيههما قد فرضا ضغوطاً شديدة على برنامج التنمية في زامبيا وأوجدا تعقيدات أمام هذا البرنامج،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء الضرر الشديد الذي سببته الحرب لاقتصاد زامبيا، وكذلك إزاء الخطر الناجم عن وجود الألغام الأرضية وغيرها من مخلفات الحرب في مناطق الحدود،

وإذ تأسف لأن المجتمع الدولي لم يقدم إلى زامبيا حتى الآن مساعدة على مستوى يتناسب والتكاليف التي تتكبدها على النحو الذي تدعو إليه قرارات مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢٩ أيار/مايو ١٩٦٨، و٢٧٧ (١٩٧٠) المؤرخ في

---

(١٩٧) انظر أيضاً الفرع عاشراً باء ـ ٣، المقرر ٤٣٣/٣٥.

(١٩٨) E/1978/144.

(١٩٩) A/35/208-S/13924.